جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

التخصص: التدقيق المحاسبي

جودة القوائم المالية ودورها في إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة محاسب معتمد

مقدمة من طرف الطالب:
شنتوف ايمن عصام الدين
يحي باي عماد الدين

تحت إشراف: يعقوب مروة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شملال نجاة	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	رئيسا
يعقوب مروة	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مقررا
تمار خديجة	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد رضا نحمد الله عز وجل أنه وفقنا الى انجاز هذا العمل المتواضع

الى قرة عيني الى من جعلت الجنة تحت قدميها الى التى حرمت نفسها وأعطتني و من نبع حنانها سقتني الى من وهبتني حياة

أمي العزيزة حفظها الله

الى من يزيدني انتسابي له و ذكره فخرا و اعتزاز و الى من سهر الليالي من اجل تربيتي و تعليمي

أبي العزيز

الى اخوتي الى سندي في الحياة

يحي باي عماد الدين

الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا نحمد الله عز وجل أنه وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى قرة عيني، إلى نبع الحنان...إلى من وهبتني الحياة ...

أمي العزيزة حفظها الله

إلى من يزيدني إنتسابي له و ذكره فخرا و إعتزازا

إلى أبي العزيز حفظه الله

إلى إخوتي الأحباء

و إلى كل من جمعتني معهم حدائق الدراسة.

شنتوف أيمن عصام الدين

شكر وتقدير

اعترافا بالفضل لأهله و عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم:

((من صنع اليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أن قد كافئتموه)).

نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذة **تمارخديجة**

التي لطالما كان عونا لنا وجادت علينا بتوجيهاتها السديدة ومنحتنا من وقتها الثمين أعز العطايا.

كما أشكر كل الأساتذة الذين درسوني طوال مسار دراستي

وأشكر كل طاقم الإدارة وكل موظفي الكلية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور جودة القوائم المالية في ترشيد إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة بمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير ، ففي الجانب النظري تم توضيح مفاهيم أساسية لجودة القوائم المالية و عملية إتخاذ القرار، و كذلك التعرف على إستخدام التحليل المالي في إتخاذ القرار، و تم معالجة الموضوع من خلال إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة .

الكلمات المفتاحية : جودة القوائم المالية، قرارات مالية، تحليل مالي، مؤشرات التوزان المالي، نسب مالية

Abstract:

This study aims to shed light on the role of the quality of the financial statements in rationalizing the financial decision-making in the economic institution - a case study in Marwan Anseghah Al-Mughair - salt company. The use of financial analysis in decision-making, and the issue was addressed by projecting the theoretical aspect on the reality of the institution under study.

Keywords: quality of financial statements, financial decisions, financial analysis, indicators of financial balance, financial ratios.

الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية.....6
المبحث الأول: مفهوم القوائم المالية 6
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية.....6
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.....7
المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية.....8
المبحث الثاني: مستخدمي القوائم المالية 8
المطلب الأول: أهمية القوائم المالية 8
المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية 9
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية.....10
المطلب الأول: قائمة المركز المالي.....10
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج 15
المطلب الثالث : جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.....19
الفصل الثاني: دور جودة القوائم المالية في اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية.....22
المبحث الأول: جودة القوائم المالية.....22
المطلب الأول: تعريف جودة القوائم المالية 22
المطلب الثاني: أهمية جودة القوائم المالية.....23
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية.....23
المبحث الثاني: عملية ترشيد القرار 25
المطلب الأول: مفهوم عملية ترشيد القرار.....25
المطلب الثاني: أهمية ترشيد القرار 26
المطلب الثالث: تصنيفات القرار.....27

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار 29
المطلب الأول: مراحل اتخاذ القرار 30
المطلب الثاني: أساليب اتخاذ القرار 31
المطلب الثالث: جودة القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرار 33
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في المالية مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات 35
المبحث الأول: تقديم نبذة تاريخية للمكتب 35
المطلب الأول: التعريف بالمكتب 35
المطلب الثاني: تجهيزات المكتب 36
المطلب الثالث: نشاط المكتب 36
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأحد زبائن المكتب 38
المطلب الأول: عرض القوائم المالية 39
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية 43
المبحث الثالث: جودة القوائم المالية في المكتب ودورها في اتخاذ القرار 50
المطلب الأول: معايير جودة القوائم المالية في المكتب 50
المطلب الثاني: تأثير جودة القوائم المالية على قرارات العملاء 54
خاتمة: 58
المراجع: 61

مقدمـــة

تعد المحاسبة من حيث طبيعة نشاطها نظاما للمعلومات يقوم على إدخال بيانات خام تم معالجتها بمجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتتحول إلى معلومات مالية يفصح عنها في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. تعتبر القوائم المالية بمثابة الصورة التي تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فتعد وتعرض هذه القوائم على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة الأخرى، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه، حيث تقدم هذه القوائم المالية في شكل تقارير مالية متعددة حسابات الناتج الميزانية، تدفقات النقدية .... الخ)، تتميز بالمصداقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة لا يمكن أن تكون رشيدة وأكثر فعالية إلا إذا تم اتخاذها بناء على قوائم مالية ذات جودة، لضمان ذلك تسعى المؤسسة إلى تحليل القوائم المالية ذات جودة من أجل ترشيد إتخاذ القرارات المالية المناسبة، حيث يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية و الدولية، والذي يهدف إلى التخطيط والمراقبة و التشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح و كفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة و التي تستخدم في عدة مستويات.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

- ما مدى الإعتماد على القوائم المالية ذات الجودة في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الإقتصادية ؟

والمتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بجودة القوائم المالية ؟
- هل يتم إتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات تحليل القوائم المالية ؟

الفرضيات:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التي يتم إلباتها أو نفيها من خلال إنجاز الدراسة وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- يقصد بجودة القوائم المالية هو بما تتمتع به من معايير المصداقية وخلوها من التحريف والتضليل.

- نعم يتم إتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات تحليل القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع: ومنها دوافع موضوعية وأخرى ذاتية.

دو افع موضوعية تتمثل:

محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع و الرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بجودة القوائم المالية في ترشيد إتخاذ القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية ومعرفة أهم المتغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

دو افع ذاتية تتمثل في :

الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال والذي يتماشى مع طبيعة التخصص.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات
- سرية المعلومات من طرف المسؤولين .
- صعوبات و مشاكل عويضة و إن لم أقل استحالة في إيجاد مكان للمتربص .

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كون القوائم المالية تحتل مكانة هامة في الدراسات المالية .
- أهمية القوائم المالية ذات الجودة في ترشيد إتخاذ القرارات .
- دور تحليل القوائم المالية ذات الجودة في إتخاذ القرارات .
- أهمية استخدام المؤشرات المالية في التحليل .
- إظهار أساليب و أدوات التحليل المالي المختلفة

أهداف الدراسة:

- التعرف على القوائم المالية ذات الجودة للمؤسسة و التحليل المالي لها.
- محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال دور القوائم المالية ذات الجودة في ترشيد القرارات .

- التعرف على عملية إتخاذ القرار، و ظروف إتخاذها، لاسيما المالية منها وإدراك مدى أهميتها في المؤسسة الاقتصادية.
- توضيح طبيعة العلاقة بين التحليل المالي و التخاذ القرارات المالية.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العلمي الميداني.

المنهج والأدوات المستخدمة: يتطلب إنجاز هذا العمل إختيار منهج الدراسة المناسب و الأدوات المستخدمة لذلك.

المنهج : بناء على طبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بدور جودة القوائم المالية وكذلك ترشيد

إتخاذ القرارات المالية ، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمنا منهج دراسة حالة، باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي، التحليل البيانات المتحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في مجال هذا البحث
- الأطروحات و الرسائل الجامعية
- القوانين و المراسيم
- التقارير و الملتقيات
- المجلات المحكمة

الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

المبحث الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية منتج تعالي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين وهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمشركة وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للأطراف المستخدمة.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية القوائم المالية من خلال تعريف القوائم المالية، أنواع أهدف، ووظائف القوائم المالية.

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية تذكر منها:

التعريف الأول: وفق ما حددته المادة 25 من القانون 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه: " تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنوياً على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة تشتمل على:

- الميزانية
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الحزينة.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ملحق ببين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية والحساب النتائج[1].

التعريف الثاني: عرفت القوائم المالية بأنها: مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، حسابات النتائج، سيولة

[1] المادة 25 من القانون 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، 2007 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، ص 22.

الخزينة، تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل إتخاذ القرارات.[2]

التعريف الثالث: القوائم المالية هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.[3]

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

توجد عدة أنواع للقوائم المالية أهمها:

1. **قائمة المركز المالي (الميزانية):** هي عبارة عن كشف تبين أصول المؤسسة وخصومها في نهاية السنة المالية[4].
2. **جدول حسابات النتائج:** يمثل جدول حساب النتائج كشف مالي، يمكن من خلاله تلخيص مجمل الأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ومن خلال الجدول يمكن معرفة نتيجة المؤسسة خلال السنة إن كانت ربح أو خسارة وذلك بحساب الفارق.[5]
3. **قائمة التدفقات النقدية:** هي القائمة التي تبين المقبوضة النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية.[6]
4. **جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تأثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان من خلال السنة المالية، وهي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة.
5. **الملاحق:** يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعاً هاما، والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية.

---

[2] Pascal barneto, Normes IAS/IFRS, Application aux états financiers, Dunod, Paris, 2006, p 261

[3] الستار الكبيسي الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2 ، 2010 ، ص 481

[4] أحمد الجعيري ، عاطف الأخرس ، الإدارة والتحليل المالي ، دار البركة ، عمان ، 2007 ، ص 171.

[5] العونية بن زكورة ، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، دار القدس العربي ، وهران ، 2016 ، ص 114

[6] عزة الأزهر ، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية و المراجعة الدولية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة سعد دحلب ، الجزائر ، 2009 ، ص 134

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية

يشير إطار العمل إلى هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي لمشروع وأداءه المالي و التغيير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الإقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي بإحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض إتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.

قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي.
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغييرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الإستثمارية و التمويلية و التشغيلية.
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل .
- ما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق و فرض الإستمرارية[7].

المبحث الثاني: مستخدمي القوائم المالية

المطلب الأول: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي: أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

- فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة المستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة و الموردين العملاء، البنوك، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف المكونة للمؤسسة.

[7] سليم عباسي ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،

- أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فستستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة و مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.
- وتعتبر أيضا وسيلة لإتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة ، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين العملاء البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ، كما تتنوع أغراض استخدماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة والتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى.

ومن الأطراف المستعملة و المستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد :[8]

- **المستثمرون:** يحتاج المستثمرون المعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الإقتصادية على توزيع الأرباح .
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.
- **الموظفون:** يهتم الموظفون و المجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار و ربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافاتهم وتعويضاتهم و مزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل[9].
- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون و الدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق . و يهتم الدائنون التجاريون على

[8] عباس بدوي ، المعامية والتحليل القوائم المالية ، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، م 15

[9] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، من 44

الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماد عليها.
- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تحتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد بالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس الإحصاءات الدخل القومي و إحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة.
- **الجمهور:** تؤشر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة ، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات و التطورات الحديثة نماء المؤسسة و تنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات حاجات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً ، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

المطلب الأول: قائمة المركز المالي

تعد القوائم المالية من أبرز مصادر المعلومات المعتمدة من طرف المستثمرين و المقرضين و المحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية إتخاذ القرارات.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تندرج ضمن تطبيقه أن تقوم بإعداد قوائم مالية تعطي صورة صادقة عن حالة المؤسسة، حيث تضمن SCF قائمة المركز المالي و حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرا الأموال الخاصة و ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة.

قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعرف الميزانية على أنها :" صورة فتوغرافية الوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول و عناصر الخصوم المجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة و عناصر سالبة (ما له وما عليه) "، و ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر الآتية[10]:

الأصول: وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة الأحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية ، و تشكل عناصر الأصول الموجهة للمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، إما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية.[11]

الأصول غير الجارية (غير المتداولة): هي أصول مخصصة للإستعمال بصورة مستمرة وكل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد. تشمل الأصول المتداولة على:

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية تضم الأراضي المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
- القيم الثابتة الجارية.
- الأصول المالية وتضم، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة مساهمات وحقوق مماثلة، فروض وأصول مالية غير متداولة.
- أصول ضريبية مؤجلة[12].

الأصول الجارية (المتداولة): هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي، وتشمل الأصول المتداولة :

- المخزونات و الحسابات الجارية.
- الزبائن و موردون آخرون.
- مدينون آخرون
- حسابات الخزينة الموجبة و ما يعادلها.

10

2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27 المادة 21 من 13

11 الخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، منتجة المطباعة ، المركز : 2010 ، عن 172.

12 شعيب شوف ، محبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، ج 1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر ، 2008، من 77

الخصوم: وهي عبارة عن الالتزامات الإقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة الفترات القادمة ثم إثباتها و قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تضم الخصوم العناصر الآتية:[13]

الأموال الخاصة:

- رأس المال المطلوب و رأس المال غير المطلوب.
- الأموال الخاصة - محول جديد.
- الإحتياطات و فرق إعادة التقييم.
- نتيجة الدورة.

الخصوم الغير جارية (غير المتداولة):

- خصوم أخرى غير متداولة.
- مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم المماثلة.
- قروض و ديون المالية.
- التزام ضريبي مؤجل.

الخصوم الجارية (المتداولة):

- الموردين و الحسابات الملحقة.
- ضرائب.
- ديون و دائنون آخرون.
- حسابات الخزينة (السالية) و ما يعادلها.

[13] يدوي الياس ، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (LAS/IFRS) في معالجة الى التضخم من القوائم المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، أخصص المحاسبة و حماية ، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، 2012، ص 43

الجدول رقم 01 : ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الأصـــول	ملاحظة	N الإجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مبانئ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:27 .

الجدول رقم 02 : ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصـــــوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال ثم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق و إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقاً			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية /			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

(1)لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:28 .

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

تعريف حساب النتائج :

وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح الكسب أو الخسارة[14].

مكونات جدول حسابات النتائج : يتكون من العناصر التالية:

النواتج : هي زيادة المنافع الإقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول، أو إخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة.[15]

الأعباء و التكاليف : هي الخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مخرجات أو الخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، ويشمل تعريف الأعباء أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور و الإهتلاكات.

معلومات يستوجب إظهارها في جدول حسابات النتائج : تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي القيمة المضافة الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- منتوجات الأنشطة الطبيعية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية
- العناصر غير عادية نواتج و أعباء.

[14] الجريدة الرحمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الموافق : 25 مارس 2009 : من 24.

[15] حواس صلاح ، التوجه الجديد هو معايير الإبلاغ المالي و الدولي ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، من 184

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

جدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى			
2- إستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الاعباء العملياتية الاخرى			
المخصصات للإهتلاك و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

جدول رقم 04 : جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجموع (1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009 ، ص:31 .

المطلب الثالث : جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة : يعرف بأنه تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. [16]أو عبارة عن قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على أموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة، [17]و لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات و أعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد).
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[16] الجريدة الرسمية ، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الرابع ، ص 20

[17] عبد الهادي بوقفة ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الحديث على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، التخصص دراسات محاسبية وحيائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجوكر ، 2011 ، من 67.

الجدول رقم 07 : تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملاحق:

تعريف : تتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد و الطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد و يعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).[18]

مكونات ملحق القوائم المالية : تتمثل مكونات ملحق القوائم المالية فيما يلي:

- القوائم والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير، و أي نقص يجب أن يشرح و يبرر).
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، و جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات في حالة الشراكة ، المؤسسات المخلطة المؤسسات الأم وفروعها، وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها وتشمل طبيعة العلاقات أنواع التعاقد حجم وقيمة التعاقد سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.
- المعلومات ذات الطبيعة العامة المتعلقة ببعض العمليات الخاصة، وذلك للحصول على الصورة الصادقة.
- تغير عند ظهور معيار جديد أو الأحداث التي تؤثر في الوضعية والأداء للمؤسسة أو حدوث الأخطاء الناجمة عن التطبيق الخاطئ للقواعد المحاسبية أو النسيان، لابد من تقديم المبررات لأن ذلك يؤثر على النتيجة.
- الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال عندما يكون لهذه الأحداث أهمية وتأثير على القرارات المستخدمي القوائم المالية، فلابد من التطرق لها في الملحق.

[18] معتصم دحو ، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) بالجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي الجديد و اليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/TAS) ، جامعة سعد دخلب البليدة ، الجزائر ، 2010، مر 5.

الفصل الثاني: دورجودة القوائم المالية في اتخاذ القرارفي مؤسسة اقتصادية

المبحث الأول: جودة القوائم المالية

المطلب الأول: تعريف جودة القوائم المالية

تعددت المفاهيم المرتبطة بجودة القوائم المالية حيث نجد العديد من التسميات منها جودة الإبلاغ المالي، جودة التقارير المالية وسنحاول توضيح ذلك فيما يلي:

ذكر الباحثان "باست" و "آل" أنه بما أن القوائم المالية تعد لغرض تقديم معلومات وافية عن نشاطات الوحدة الإقتصادية فيجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية لأنها ستؤثر إيجابيا في قرارات أصحاب المصالح.[19]

تعني جودة التقارير المالية " مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و التحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الفنية والرقابية و المهنية، بما يحقق من استخدامها[20].

مما سبق نستنتج أن جودة القوائم المالية أو جودة الإبلاغ المالي رغم إختلاف المصطلحات فهي تصب في إتجاه واحد وهو جودة المعلومات المالية و المحاسبية.

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية أو المالية " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من من منفعة للمستخدمين و أن تخلو من التحريف والتضليل و أن تُعدّ في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية و المهنية و الفنية بما يساعد على استخدامها"، و بما أن القوائم المالية عبارة عن مجموعة من المعلومات، فإن مفهوم جودتها لا يختلف عن تحقيق الهدف من مفهوم جودة المعلومة المحاسبية أو المالية.

[19] حيدر على جزاء وعلي خلف كقاطع، تأثير عودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، عملة جامعة ذي قار، المجلد 11، العدد 3 ، العراق، سيتمو 2016 ، عن 122

[20] ماجد سماعيل أبو حمام أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة غرة، فلسطين

المطلب الثاني: أهمية جودة القوائم المالية

تعتبر جودة القوائم المالية من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاقتصادية وخارجها. يمكن تلخيص أهمية جودة القوائم المالية في النقاط التالية:

1. **دعم اتخاذ القرار** :جودة القوائم المالية توفر معلومات دقيقة وموثوقة تمكن إدارة المؤسسة والمستثمرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة. القرارات المالية والإدارية تعتمد بشكل كبير على دقة البيانات المالية، حيث تساعد في تقييم الأداء المالي وتحديد الخطط المستقبلية بناءً على معلومات صحيحة.
2. **زيادة الثقة والمصداقية** :القوائم المالية عالية الجودة تعزز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل المستثمرين والدائنين والمساهمين. عندما تكون القوائم المالية دقيقة وموثوقة، فإنها تقلل من الشكوك والمخاطر المرتبطة بالاستثمار والتعامل مع المؤسسة.
3. **تحقيق الامتثال التنظيمي والقانوني** :الجودة في إعداد القوائم المالية تضمن الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المالية المحلية والدولية. هذا الامتثال يقي المؤسسة من العقوبات القانونية ويعزز صورتها العامة ككيان ملتزم بالقوانين واللوائح.
4. **تسهيل الحصول على التمويل** :المؤسسات التي تعد قوائم مالية ذات جودة عالية تكون في وضع أفضل للحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية. القوائم المالية الجيدة تساهم في تقييم أفضل للمخاطر من قبل الجهات الممولة، مما يسهل عملية الحصول على القروض والتمويل اللازم للنمو والتوسع.
5. **دعم التحليل المالي والمحاسبي** :القوائم المالية الدقيقة والجيدة تتيح إجراء تحليلات مالية متقدمة تساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسة بشكل أفضل. هذه التحليلات تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، مما يعزز من قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة[21].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية

هناك عدة عوامل تؤثر على جودة القوائم المالية، وهذه العوامل تضمن دقة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين. من بين هذه العوامل:

[21] سليم عباسي ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

1. الامتثال للمعايير المحاسبية :يجب أن تكون القوائم المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية المحلية والدولية. الامتثال لهذه المعايير يضمن توحيد التقارير المالية وسهولة فهمها من قبل المستخدمين المختلفين.
2. **التدقيق والمراجعة المستقلة** :خضوع القوائم المالية لعمليات تدقيق ومراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين يعزز من مصداقيتها ويضمن أن المعلومات المالية المعروضة تخلو من الأخطاء والتحريفات.
3. **الشفافية والإفصاح** :يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وكاملة حول الأداء المالي والوضعية المالية للمؤسسة. الشفافية في عرض المعلومات تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات مستنيرة.
4. **النظم الداخلية والرقابة** :وجود نظم داخلية قوية ورقابة فعالة يساهم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال الكشف المبكر عن الأخطاء وتصحيحها وضمان أن العمليات المالية تتم وفقاً للسياسات والإجراءات المحددة.
5. **الكفاءة المهنية للمحاسبين** :تعتمد جودة القوائم المالية بشكل كبير على مهارات وخبرات المحاسبين الذين يقومون بإعدادها. المحاسبون المؤهلون والمتمرسون يكونون أكثر قدرة على إعداد تقارير مالية دقيقة ومتكاملة.
6. **التكنولوجيا المستخدمة** :استخدام نظم معلومات محاسبية حديثة يمكن أن يحسن من دقة وسرعة إعداد القوائم المالية. التكنولوجيا تساهم في تقليل الأخطاء البشرية وتحسين كفاءة العمليات المالية[22].

بذلك، يمكن القول أن جودة القوائم المالية تتأثر بعدة عوامل تتعلق بالمعايير المحاسبية، والمراجعة المستقلة، والشفافية، والنظم الداخلية، والكفاءة المهنية للمحاسبين، والتكنولوجيا المستخدمة. تحقيق هذه العوامل يضمن تقديم معلومات مالية موثوقة ودقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مالية صائبة.

[22] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007/2008 ، ص 179-180

المبحث الثاني: عملية ترشيد القرار

المطلب الأول: مفهوم عملية ترشيد القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، لذا نجد متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة ، من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة، وبشكل منظم و واضح في كل المستويات.

مفهوم عملية ترشيد اتخاذ القرارات:

وردت عدة تعاريف فيما يخص القرار تذكر منها:

يعرف القرار بأنه يمثل تصرف، أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة، وقد كون التصرفات واضحة أو قابلة للمشاهدة بطريقة مباشرة، لكن بمضي الوقت فإن القرار يترتب عليه بعض التصرفات الملموسة في شكل قواعد أو سياسات أو أوامر أو تعليمات أو تغييرات أو أية أحداث ملموسة أخرى[23].

القرار هو الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية.

الاختيار الواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين[24].

كذلك عرف بأنه " اختيار بديل من بين البدائل الكثيرة لأجل الوصول إلى هدف حل مشكلة، إنتهاز فرصة.

ومن ما سبق يمكن تعريف القرار بأنه: الناتج النهائي لعملية اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل السلوكية، تهدف الحل مشكلة أو التصرف في موقف معين.

كما لم يوجد تعريف واحد متفق عليه لإتخاذ القرارات بل هناك عدة تعاريف منها:

يعرف اتخاذ القرار على أنه " عملية على اختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر.

[23] احمد نور، فتحي السوافيري، المحاسبة الإدارية المعاد القرارات بحوث العمليات تقييم الأداء الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997 ، من 18

[24] نواف كمان ، الحاد القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2003 ، من

وهي كذلك عملية غير محدودة من الإجراءات التي تقودنا إلى اختيار معين إذ يجب تحليل كل المعطيات التي تلعب دورا في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

وفي تعريف أخر اتخاذ القرار يعرف " العملية المرنة لاختيار البديل أو البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة أو المسألة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات ومراعاة النشرة الزمنية والكلفة المحددتين، وذلك للوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة المتوقعة لتحسين الهدف المطلوب.

كذلك هو "عملية ديناميكية متشابكة ومتداخلة في مراحلها المختلفة و بذلك فهي تحتاج إلى الدقة والموضوعية وحسن البصيرة من جانب متخذ القرار خلال مراحل اتخاذه".

وبالتالي يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه عملية دقيقة يحل متخذ القرار من خلالها مشكلة ما، من خلال اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، ويعد هذا البديل الأكثر فعالية وكفاية من بين باقي البدائل المتاحة المتخذ القرار.

المطلب الثاني: أهمية ترشيد القرار

يعتبر إتخاذ القرارات من المهام الجوهرية للمدير، ومحور العملية الإدارية بمختلف وظائفها، لذا فهي لها أهمية بالغة.

تتجلى أهمية اتخاذ القرار في النقاط التالية :

- اتخاذ القرارات عملية مستمرة في المجال الإداري نلاحظ أن عملية التسيير ما هي إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات في مختلف الأقسام الموجودة كالتنظيم والإنتاج، التخطيط، التسويق.
- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله تعتبر عملية اتخاذ القرار أداة المدير التي من خلالها يمكنه ممارسة العمل الإداري داخل المؤسسة، حيث يقرر ما يجب أن يعمله ؟ ومتى يقوم به؟ ومن يقوم به؟ وأين يقوم به؟ حيث أنه كلما كانت قدرة المدير في اتخاذ القرارات كلما زادت فعالية الأداء.
- القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل. ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها.
- إتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية تمثل عملية اتخاذ القرارات أساسا في جميع الوظائف الإدارية كالتخطيط، التنسيق، الرقابة، التوجيه.

- اتخاذ القرارات أساس الإدارة أو وظائف المنظمة : كل وظيفة داخل المنظمة تتضمن مجموعة متعددة من القرارات مثلا في الإنتاج نجد جملة من القرارات من المسئول عن الإنتاج في فترة زمنية محددة؟ ما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟ ما هي المدة الزمنية للخطة الإنتاجية؟[25]

المطلب الثالث: تصنيفات القرار

يختلف تصنيف القرارات حسب التدرجات المعمول بها تذكر منها ما يلي :

الفرع الأول: التصنيف حسب التدرج الهرمي

صنفها "Ansofle " وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي[26]:

القرارات الإستراتجية على المستوى الطويل : تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل و تتطلب كمية كبيرة و نوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب التهديدات البيئية أي قرار الإستثمار على المدى الطويل : مثل شراء.....

القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط : تتخذ في الغالب من طرف رؤوساء الأقسام أو الإدارات و تخص وظيفة من الوظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، بناء الهيكل التنظيمي ، تحديد مسارات العلاقات بين العامين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل و تفويض الصلاحيات و اختيار القنوات الإتصال.

القرارات العملية على المستوى القصير: هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل والتنفيذ وتتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها، و تتخذ إعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة، واتخاذها يتم بطريقة فورية.

الفرع الثاني: التصنيف حسب القرارات.

صنف سيمون Simon القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين :[27]

[25] أحمد ماهر الإدارة المبادئ والمهارات الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2004 ، ص 280
[26] محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات عاز الوفاء المنشرة الإسكندرية، مصر، 2006 ، من 121
[27] منهم زمرير الموسوي، الحاد القرارات الإدارية مدخل كمي، ما، دار اليازوي العملية، عمان، الأردن، 1998 ، من 35

- القرارات المبرمجة هي قرارات متكررة و إجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها، بحيث أنها لا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث، فإجراءات اتخاذ القرار هنا مجددة بشكل واضح مسبقاً، و أشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.
- القرارات غير المبرمجة و يقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث، والتي يتطلب القيام بها بذل الجهود العقلية و الفكرية الغرض اتخاذها كما أنها غالباً ما تربط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها.

الفرع الثالث: التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها

- القرارات الشخصية تتعلق بالمدير كفرد و ليس كعضو في المنظمة، بمعنى أن كل هذه القرارت لا تفوض إلى أحد لأن تنفيذها لا يتطلب دعماً من أعضاء المنظمة مثل : قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية، مع المديرية التجارية إلى قرار الزامية.
- القرارت التنظيمية هي تلك القرارت التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات و وضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل : مصلحة من مصالح تتخذ قرارا يخصها دون فرضها من الإدارة العليا مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل.

الفرع الرابع: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها.

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعية التي تؤثر في نوع القرارت المتخذة و يمكن تقسيم القرارت بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى:

- القرارت تحت ظروف التأكد هذه القرارت تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه، وعليه فإن متخذ القرار يعني تماما نتائج القرار و آثاره مسبقاً قبل اتخاذه، ويمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات في هذه كنقدية البرمجية الخطية مثلا.
- القرارت تحت ظروف المخاطرة وهي القرارات التي تتخذ في ظروف و حالات محتملة الوقوع و بالتالي فان على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة احتمال يمكن الإستعانة بمختلف طرق حساب الإحتمالات كالأمل الرياضي في ظل هذه الظروف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد، فإن العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات تزيد من صعوبة و تكلفة هذه العملية، و من هذه العوامل نذكر:

عوامل البيئة الخارجية:

و تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل وسطها المنظمة و التي لا تخضع لسيطرتها و تتمثل هذه العوامل في:

- الظروف الإقتصادية والسياسية و المالية السائدة في المجتمع.
- التطورات الثقافية و التكنولوجية التي تقوم عليها الأنشطة الإقتصادية.
- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

عوامل البيئة الداخلية:

- و تتمثل بالعوامل التنظيمية وخصائص المنظمة وهي:
- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام.
- درجة المركزية، وحجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي.
- درجة وضوح الأهداف السياسية للمنظمة.
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية و الفنية اللازمة.

عوامل شخصية و نفسية:

وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة بإتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار و مساعديه الذين يشاركونه في صناعته وهي:

عوامل نفسية: وهذه العوامل تتشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به و أثره في عملية إتخاذ القرار و خاصة مرحلة إختيار البدائل.

عوامل شخصية: يعتمد على الكثير من المميزات الفردية و الشخصية التي تطورت مع الفرد فالسلوك الشخصي يؤثر تأثيراً مباشرا في كفاية صناعة القرار.

عوامل أخرى: وعلى غرار ما سبق توجد عوامل أخرى نذكر منها:

تأثير عنصر الزمن: فهو يشكل ضغطاً كبيراً على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام المتخذ كلما كانت البدائل المطروحة أكثر و النتائج أقرب إلى الصواب و العكس صحيح.

تأثير أهمية القرار فكلما زادت أهمية القرار كلما ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه و تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بعدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير ، كذلك كلفة القرار والعائد، و الوقت اللازم لإتخاذه.

المطلب الأول: مراحل اتخاذ القرار

يهدف هذا المطلب إلى أهم المراحل التي تمر بها المؤسسة لإتخاذ القرار الصائب و لإتخاذ القرار هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على إتخاذ القرار نذكر أبرزها و أهمها فهذا المطلب

تمر عملية إتخاذ القرار بسلسلة الخطوات المتتابعة و المتناسقة و هي كالاتي :[28]

مرحلة تحديد و تشخيص المشكلة: من الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية و أبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة و درجة أهمية المشكلة، وعدم الخلق بين أعراضها وأسبابها، و الوقت الملائم لحلها و اتخاذ القرار فعال و المناسب بشأنها.

مرحلة جمع البيانات والمعلومات: إن فهم المشكلة فهما حقيقا، وتحديد أبعادها و اقتراح بدائل المناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات و المعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، وذلك أن إتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين لها في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة و المعلومات المحايدة و الملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصل إلى القرار المناسب.

[28] ناصر كيد على المهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في الحاد القرارات مذكرة ماجيستر في علوم السير، التخصص المحامية، جامعة الحاج لخضر بالدة، 2009 ، من 114-115.

مرحلة تحديد و اختيار البدائل: يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات و تتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة و تلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال، و ذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم إختيار البديل المناسب.

مرحلة تقييم البدائل: حين الإنتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه إما ضرورة تقييمها لإختيار البديل المناسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعاً من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.

مرحلة اتخاذ القرار: بعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب انجازه لإتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل و يجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه.

المطلب الثاني: أساليب اتخاذ القرار

إن الأسلوب المستخدم يلعب دوراً هاماً في قوة القرار أو ضعفه، وقد تنوعت أساليب اتخاذ القرار إلى أساليب تقليدية (غير كمية و أخرى علمية)[29]

الأساليب التقليدية (غيرالكمية): وتصنف إلى:

المشاهدة: تعد من الأساليب التي يستخدمها المديرون لإتخاذ القرارات بصدد حل مشكلاتهم، و التي يحصلون عليها من خلال زملائهم أو من مؤسسات أخرى.

التجربة: تعتبر من الأساليب المهمة في التخاذ القرارات و يواجه المديرون مشكلة معينة فيصنعون لها حلا أو مجموعة حلول بعد إخضاعها للتجارب و الإختبارات، ثم تقييمها و بيان إمكانية استخدمها من عدمه في حل المشكلة.

الخبرة: يلجأ المدير إلى استخدام خبراته السابقة في اتخاذ القرارات بشأن المشكلات التي تواجهه في الوقت الحالي ، وقد تكون هذه الطريقة مناسبة إذا كان لدى المدير خبرة كبيرة، وتشابهت المشكلة الحالية مع سابقتها.

[29] يوسف بن محمد بن موسى العمري ، معوقات تطبيق الأساليب العلمية في اتخاذ القرار الإداري لمديري المدارس بمحافظة غزة، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية 2014 ، ص 34 ، ص 41.

الأساليب العلمية (الكمية)[30] :

ومن أهم الأساليب العلمية في اتخاذ القرار نجد:

بحوث العمليات : يعتمد تطبيق هذا الاسلوب في مجال اتخاذ القرارات على استخدام مختلف التخصصات القادرة على الاسهام في حل المشكلات، كما يعتمد تطبيقه على مدخل النظم الذي يرى أن للمشكلة و تتأثر بها.

نظرية الاحتمالات : وتعني تسجيل عدد مرات حدوث حدث معين للاستفادة من هذا التسجيل في التوصل إلى توقعات سلمية للمستقبل، ومن أهم المعايير التي يمكن إستخدامها لقياس احتمالات في مجال اتخاذ القرارات :الاحتمال الشخصي الاحتمال الموضوعي و الاحتمال التكراري...

شجرة القرارات : بعد هذا الأسلوب إحدى الوسائل الحديثة في اتخاذ القرارات الادارية، وذلك عند المفاضلة بين البدائل المتاحة في ضوء تقييم نتائجها المتوقعة، بعد حساب احتمالات كل حدث متوقع، فهو أسلوب علمي هي التوصل إلى حل المشكلات و السير بالمؤسسة باتجاه تحقيق أهدافها.

نظريات المباريات الإدارية : ترتبط المباراة بحالات في المصالح بين المتنافسين الذين يستخدمون الأساليب الرياضية، و التفكير المنطقي للوصول إلى أفضل إستراتيجية أو بديل تمكنهم من تعظيم أرباحهم أو تقليل خسائرهم، و يمكن استخدام هذه النظرية في تطوير إعداد الموازنات التخطيطية، واتخاذ القرار في ظل المنافسة و الصراع.

أسلوب التحليل الحدي: ويهدف إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل المعرفة مدى الفائدة المتحققة عن هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأسلوب للمفاضلة بين تلك البدائل.

أسلوب دراسة الحالات : يساعد هذا الأسلوب على تطوير وتحسين قدرات ومهارات المديرين على التحليل و التفكير الإبتكاري لحل المشكلات الإدارية التي تواجههم ويقوم هذا الأسلوب على تعريف و تحديد المشكلة محل القرار، والتفكير في أسبابها و أبعادها وجوانبها المختلفة و تصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة

[30] يوسف بن محمد بن موسى العمري ، مرجع سابق، ص 41

المطلب الثالث: جودة القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرار

تعتبر جودة القوائم المالية من العوامل الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على القرارات المتخذة داخل المؤسسات الاقتصادية وخارجها. تمثل القوائم المالية عالية الجودة أداة أساسية في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لمتخذي القرار، سواء كانوا من داخل المؤسسة كالإدارة والمساهمين، أو من خارجها كالمستثمرين والدائنين. تتضح أهمية جودة القوائم المالية من خلال النقاط التالية:

1. **دعم اتخاذ القرار** :توفر القوائم المالية عالية الجودة معلومات دقيقة وموثوقة تمكن الإدارة وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة. هذه القرارات تشمل تقييم الأداء المالي الحالي وتخطيط المستقبل بناءً على معلومات مالية صحيحة وغير مضللة.
2. **زيادة الثقة والمصداقية** :تعزز القوائم المالية الموثوقة الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل المستثمرين والمساهمين. الثقة الناتجة عن القوائم المالية الدقيقة تقلل من الشكوك والمخاطر المرتبطة بالاستثمار والتعامل مع المؤسسة.
3. **تحقيق الامتثال التنظيمي والقانوني** :يساعد الالتزام بإعداد قوائم مالية ذات جودة عالية في الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المالية المحلية والدولية، مما يحمي المؤسسة من العقوبات القانونية ويعزز صورتها العامة ككيان ملتزم بالقوانين واللوائح.
4. **تسهيل الحصول على التمويل** :تكون المؤسسات التي تعد قوائم مالية ذات جودة عالية في وضع أفضل للحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعتبر هذه القوائم دليلاً على الصحة المالية للمؤسسة واستقرارها.

معايير جودة القوائم المالية:

لكي تكون القوائم المالية ذات جودة عالية، يجب أن تتوفر فيها عدة معايير أهمها:

- **المصداقية** :يجب أن تكون المعلومات المحاسبية دقيقة وموثوقة وخالية من التحريف والتضليل.
- **القابلية للتحقق** :إمكانية التحقق من المعلومات المالية من خلال الفحص والمراجعة المستقلة.
- **القابلية للمقارنة** :يجب أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة مع الفترات المالية السابقة ومع قوائم المؤسسات الأخرى.
- **الوضوح** :يجب أن تكون المعلومات المالية واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين

تأثير جودة القوائم المالية على اتخاذ القرارات

تلعب القوائم المالية عالية الجودة دورًا محوريًا في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وخارجها. فعندما تكون هذه القوائم دقيقة وموثوقة، فإنها تساعد في:

- **تحديد الاستراتيجيات المستقبلية :**من خلال تحليل الأداء المالي السابق والحالي، يمكن للمؤسسة وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية مبنية على معلومات دقيقة.
- **التقييم الصحيح للمخاطر :**تتيح القوائم المالية عالية الجودة تقدير المخاطر المالية المرتبطة بقرارات معينة وتقليل الشكوك.
- **تعزيز القدرة على التنافس :**تساعد في إبراز المركز المالي القوي للمؤسسة أمام المستثمرين والدائنين، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق.

من خلال ما سبق، يتضح أن جودة القوائم المالية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز عملية اتخاذ القرار، مما يؤكد على ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وضمان الشفافية والمصداقية في إعداد هذه القوائم.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في المالية مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات

المبحث الأول: تقديم نبذة تاريخية للمكتب

المطلب الأول: التعريف بالمكتب

يقع مكتب المحاسبة الخاص بالأستاذ بغداد قدور في القطعة ب 2 رقم 13، حي 544 مسكن - مستغانم، حيث يقدم عروض تشمل ميادين المالية كالمحاسبة للمؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر، ويضم المكتب 7 عمال يمثلون في المحاسب، وأربع مساعدين، ومستشار وأمين عام.

يمكن تعريف المكتب حسب النص القانوني على أنه مكتب معترف به قانونا من خلال نشاطاته ومما يقدمه من خدمات للزبائن أصحاب السجلات المحاسبية ، فلمكتب هو عبارة عن إدارة خاصة متخصصة في الشؤون المحاسبية والمالية طبقا لقانون 2010 بما يحتويه هذا مكتب من مسؤول عن العمال و الزبائن.

افتتح هذا مكتب في سنة 1990 على يد السيد المسؤول الأول الأستاذ بغداد قدور، وهو معتمد من طرف الدولة تحت إشراف المجلس وطني للمحاسبة و مهنتيه حسب اعتماده فيما يلي:

- محافظ حسابات.
- خبير محاسب.
- محاسب معتمد.

وتكمن مهمته بحيث تتعلق بتطبيق القانون المتعلق بالمهنة.

- **ربط محاسبة :** يكون يفتح اليوميات في إطار الخبرة المحاسبية.
- **خبرة محاسبة :** دراسة الملفات في إطار الخبرة محاسبية.
- **محافظ حسابات :** يستوجب على خبير المحاسبية تقييم أي تهديدي لمبدأ التقييد بالمبادئ الأساس في عندما يكون الخبير على علم أو من الافتراض أن يعلم بالظروف التي من شأنها الإخلال لهذا ميداً.

على الخبير أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر الكمية كما النوعية منها و إذا أدرك الخبير المحاسبي أنه غير قادر على تطبيق تدابير الحماية عليه عندئذ أن يعرض عن الاستمرار بتأدية الخدمة.

المطلب الثاني: تجهيزات المكتب

يتضمن المكتب عدة أجهزة مختلفة بالمحاسبة ومنها أجهزة الكمبيوتر 8 علبة الأرشيف وخزائن تحمل ملفات الزبائن و أخرى متاحة السجلات اليومية المتداولة يوميا و انترنت الخاصة بشركات تأمين العمال الأجراء وغير الأجراء.

كما يحتوي على الانترنت وكل ما يخص المهنة المحاسبية ، فمن ناحية العمال يحتوي على عاملتين مدمجتين الأولى متحصله على شهادة ليسانس في المحاسبة والمالية و الثانية متحصلة على شهادة ماجستير في علوم التسيير وعاملتين متربصين الأولى متحصلة على شهادة التكوين و التعليم المهني و الثانية متحصلة على شهادة ليسانس في محاسبة و مالية.

هناك أيضا أدوات محاسبية المتمثلة في النظام المحاسبي المالي SCF مخطط أو نموذج الضرائب وما شبه كتب القوانين المحاسبية منها القانون التجاري قانون العمل قانون الضرائب ..... أيضا يوجد آلات طباعة آلات نسخ مثبت كهربائي خزانات الحمل الأرشيف ووثائق المخزنة من طرف الزبائن من بداية نشاطهم المهني فكل هذا موجود في المكتب الخبرة المهنية لدى الخبير المحاسبي.

المطلب الثالث: نشاط المكتب

يمثل نشاط المكتب بحيوية محاسبية مطبقة وفق القانون من خلال الطريقة المنتظمة في استقبال الزبائن والسهولة في التفاهم و التعامل بين العمال و الزبائن فالمكتب على ديمومة حسنة في طريقة التفاعل والتجاوب بصفة جديدة ومنتظمة.

ومن بين الأدوات المتداولة في المكتب فعلى أي زبون له سجل أو عمل تجاري يجب أن يكون مرفق بهذه السجلات الآتية:

دفتر اليومية : حيث يتم الترقيم و التوقيع على هذا سجلات الذي يحتوي على سبعة و أربعون ورقة من طرف رئيس المحكمة و يستخدم هذا السجل الخاص بمؤسسة أو عمل تجاري في مختلف مراحله.

حسب الدراسات المنجزة في كيفية توضيح في الدفتر اليومية المتضمنة الحسابات الموجودة في سجل الأجرة المتمثلة في الحالة المدنية و الضمان الاجتماعي و الأجرة الخاضعة للضريبة ولكي تتحصل على الأجر الخاضع للضريبة بالعملية التالية:

- أجرة المنصب SALAIRE DE BASE الضمان الاجتماعي SS المبلغ الخاضعة للضريبة IMPOSABLE ، ونقوم بتحميله في جهة المدين DFBFT و نقوم بتسجيل أيضا في جهة المدين CNAS FRAIS DE PERSONNEL .IPS.IEP.

أما جهة الدائن CRIDIT نسجل الضريبة على السجل الإجمالي ، صندوق الضمان الاجتماعي ، و الأجر الصافي.

يقوم بجمع مبلغ الخاضع للضريبة الضمان الاجتماعي الضريبة على الدخل الإجمالي وهذه العملية تكون في الحسابات المختلفة. اما جهة الخزينة TRESORERIE ترصد الأجر الصافي ورقم الحساب الصندوق، البنك .

- صندوق الضمان الاجتماعي CNAS مضروب "في نسبة معينة 13.35
- صندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الأشغال العمومية والري :CACOBATH أجرة المنصب في النسبة 12.75.

سجل التقويم : يتم الترقيم و التسجيل على هذا السجل الذي يحتوي على أربعة وتسعون صفحة من طرف رئيس المحكمة لاستعماله كسجل التقويم الخاص بمؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحل التابعة لصاحب العمل.

سجل الموارد البشرية : سجل الحوادث العمل الذي يحتوي على سبعة و أربعون ورقة وهذا طبقا للسلطات المحولة وهو سجل يتم فيه متابعة الأعمال الإدارية اليومية وتستخدم في تخطيط الأعمال اليومية و مقسم إلى ساعات فهو نظام حماية الأجور.

سجل إنذار مفتشية العمل : يحتوي على سبعة وأربعون صفحة للسلطات المخولة لنا في هذا الشأن بحيث تكتب كل الملاحظات و الإنذارات من طرف المفتشية ويكون التاجر مسؤول عنه.

سجل العطلة السنوية : كل شخص يؤدي عملات نقاء أجر لصاحب العمل وتحت إمرته يشمل ذلك الأحداث من حيث التأهيل يستحق أن يأخذ عطلة أو إجازة...

سجل حوادث العمل : هو سجل تكتب فيه كل حوادث بحيث يكون فيه اسم المصاب ، نوع الحادث ، الاسم ، التاريخ الإصابة ، نوع الإصابة كل هذا على شكل تقرير.

هناك عدة تسجيلات موجودة في المكتب مثل سجل الوقاية ، سجل الأمن وطلب العم.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأحد زبائن المكتب

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية و المصداقية و تعطي الصورة الحقيقة عن المركز المالي لها.

و سوف نقوم في هذا المبحث إلى عرض أهم القوائم المالية لأحد زبائن مكتب الخبرة المحاسبية ولديه أكثر من 19 سنة وهو زبون لدى المكتب وهو مقاول يقوم بتنفيذ المشاريع البناء والتشيد مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستثنائية المختلفة ، و يختص أيضا هذا المقاول الذي تتحفظ على اسمه في العمارات السكنية و المنشآت التي يملكها أفراد أو حتى شركات الخاصة مملوكة للأفراد.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

1- عرض ميزانية الاصول الجدول رقم 08، ميزانية - أصول

الأصول المالية	2023			2022
	النتيجة الخامة	الاهتلاكات	النتيجة الصافية	النتيجة الصافية
الأصول ير الجارية				
فارق الحيازة Good will	—	—	—	—
التثبيتات ير المادية	—	—	—	—
التثبيتات مادية				
الأراض ي	—	—	—	—
مباني	—	—	—	—
تثبيتات مادية أخر ى	09220092	02000200	0929000	9002921
تثبيتات ممنوح امتيازها	—	—	—	—
التثبيتات الجار ي انجازها	—	—	—	—
التثبيتات المالية				
سندات موضوعة موقع المعادلة	—	—	—	—

مساهمات أخرى وحسابات دائنة	___	___	___	___	___
سندات أخرى مثبتة	___	___	___	___	___
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	119960	___	119960	9092210	
ضرائب مؤجلة على الأصل	___	___	___	___	
مجموع الأصول غير الجارية	**14603541**	**13162331**	**4528513**	**8464463**	
أصول جارية					
المخزونات والجاري انجازها	**30120283**	___	**30120283**	**32088335**	
استخدامات مماثلة					
الزبائن	012110	___	012110	012110	
المدينون الآخرون	___	___	___	___	
الضرائب وما شابهها	202238	___	202238	9191938	
حسابات دائنةأخرى واستخدامات مماثلة	___	___	___	___	
الموجودات وما يماثلها					
توظيفات وأصول مالية جارية	___	___	___	___	
الخزينة	16611730	___	16611730	10872963	
مجموع الأصول الجارية	**56300100**	___	**56300100**	**53503843**	
المجموع العام للأصول	**21380243**	**13162331**	**63022230**	**50355333**	

المصدر : اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب

2- عرض ميزانية الخصوم

الجدول رقم 09، ميزانية – الخصوم

الخصوم	**2312**	**2316**
الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	107800	107800
رأس مال المستعان به	ـــــ	ـــــ
العلاوات والاحتياطات -الاحتيطات المدمجة 0	1012	1012
فوارق إعادة التقييم	ـــــ	ـــــ
فارق المعادلة 0	ـــــ	ـــــ
النتيجة الصافية النتيجة الصافية حصة المجمع 0	0290019	1201092
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	91010010	90290290
حصة الشركة المدمجة 1	**ـــــ**	**ـــــ**
حصة ذوي الأقلية 1	**ـــــ**	**ـــــ**
المجموع 1	**48135886**	**42122333**
الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية	112222	212222
الضرائب المؤجلة والمرصود لها	ـــــ	ـــــ
الديون الأخرى غير الجارية	ـــــ	ـــــ
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	ـــــ	ـــــ
مجموع 2	**583333**	**253333**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	091222	0100292
الضرائب	1019002	9909000
الديون الأخر ى	1299000	1299001
خزينة الخصوم	1160150	-

مجموع 3	**12241823**	**11122062**
المجموع العام للخصوم 1+2+3	**63022230**	**50355333**

المصدر : اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب.

3- عرض جدول الحسابات النتائج

الجدول رقم 10 جدول حسابات النتائج

البيان	**2023**	**2022**
رقم الأعمال	27432623	45646227
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	**-10850000**	-7689858
الإنتاج المثبت	—	—
إعانات الاستغلال	—	—
1- إنتاج السنة المالية	**16582623**	**32056360**
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية	- 02900219	-01210091
الاستهلاكات الأخرى	-0009902	-0900002
2- استهلاك السنة المالية	**-12262519**	**-30516458**
3- القيمة المضافة للاستغلال 1-2	**4320104**	**7439911**
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم	-756524	-1326617
المدفوعات المماثلة	-430211	-841717
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3133369**	**5271577**
المنتجات العملياتية الأخرى	18253	13500
الأعباء العملياتية الأخرى	-2596	-83815
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-407742	-183023
	—	—
5- النتيجة العملياتية	**2741284**	**5018239**
المنتوجات المالية	—	—
الأعباء المالية	—	—
6- النتيجة المالية	—	—

2- النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6	**2741284**	**5018239**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة	—	—
تغيرات عن النتائج العادية	—	—
مجموع منتجات الأنشطة العادية	—	—
مجموع أعباء الأنشطة العادية	—	—
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	—	—
عناصر غير عادية منتجات يجب تبيانها عناصر غير	—	—
عادية أعباء يجب تبيانها	—	—
0- النتيجة ريو العادية	—	—
13- صافي نتيجة السنة المالية	**2741284**	**5018239**

المصدر : اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

جدول الرقم 11: ميزانية أصو ل بعد حساب النسب المئوية والفروقات

الأصول المالية	المبالغ الصافية 2023	النسب المئوية	المبالغ الصافية 2022	النسب المئوية	الفرق
الأصول ريو الجارية					
good Will فارق الحيازة	_	_	_	_	_
التثبيتات ريو المادية	—	—	—	—	—
التثبيتات مادية					
الأراض ي	—	—	—	—	—
مباني	—	—	—	—	—
تثبيتات مادية أخرى	0929000	0.90	9002921	2.00	922290

تثبيتات ممنوح امتيازها	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
التثبيتات الجاري انجازها	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	–
التثبيتات المالية					
سندات موضوعة موقع المعادلة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
مساهمات أخر ى وحسابات دائنة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
سندات أخرى مثبتة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	001199	0.201	9092210	2.200	0101021
ضرائب مؤجلة على الأصل	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
مجموع الأصول غير جارية	**4528513**	7.43	**8464463**	**14.33**	**303505 3**
الأصول الجارية					
المخزونات الجاري انجازها	09029010	09.02	02911221	09.00	0090021
ـالاستخدامات المماثلة					
الزبائن	012110	2.00	012110	2.09	2.22
المدينون الآخرون	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الضرائب وما شابهها	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
حسابات دائنة أخر ى واستخدامات مماثلة	227300	2.02	1348986	0.01	1121686
الموجودات وما يماثلها					

الأموال الموظفة والأصو ل المالية الجارية الأخر ى	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الخزينة	00000202	25.22	02120900	18.41	1201202
مجموع الأصول الجارية	**56300100**	92.56	**53503843**	**85.66**	**5838350**
المجموع العام للأصول	**63022230**	**133**	**50355333**	**133**	**1822430**

المصدر : من إعداد الطالبة با لعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب .

من خلال ملاحظتنا لميزانية زبون جانب الأصول قدمنا تبريرات على المبالغ الموجودة في حساباتها كالآتي:

بلغت مجموع الأصول غير الجارية 4528513 دينار جزائري، وذلك بنسبة مئوية تقدر ب 7.43%% من المجموع الكلي للأصول سنة 2023، مقارنة مع سنة 2022 التي بلغت فيها 8464463 دينار جزائري بنسبة % 14.33 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى نقص في قيمة التثبيتات.

أما الأصول الجارية بلغت سنة 2023 بقيمة 56300100 دينار جزائري وبنسبة % 92.56، أما سنة 2022 بلغت بقيمة 53503843 دينار جزائري بنسبة 85.66 ، وهذا ما يعني أنها ارتفعت بقيمة 5838350 دينار جزائري ، و يرجع هذا لارتفاع إلى زيادة في قيمة المخزونات في سنة 2023 بلغت قيمته ب 39179283 دينار جزائري و بنسبة 64.30 %.

وكذلك شهد حساب الخزينة ارتفاع 5738767 بقيمة دينار جزائري.

2 – تحليل الميزانية خصوم

جدول رقم 12: الميزانية خصوم بعد حساب النسب المئوية و الفروقات:

الخصوم	القيمة الصافية 2312	نسب المئوية	القيمة الصافية 2316	نسب المئوية	الفرق
الأموال الخاصة					
رأس المال الصادر	022222	2.02	022222	2.01	2
رأس مال مستعان به	—	—	—	—	—
العلاوات الاحتياطات- الاحتيطات المدمجة 0	1012	2.22	1012	2.29	2.22
فارق إعادة التقييم	—	—	—	—	—
فارق المعادلة 0	—		—	—	—

			—		
النتيجة الصافية حصة المجمع	0290019	9.99	1201092	1.99	0020910
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	91010010	29.02	90290290	20.09	0021129
حصة الشركة المدمجة 1	—	—	—	—	—
حصة ذوي الأقلية 1	—	—	—	—	—
المجموع رؤوس الأموال الخاصة	**48135886**	21.91	**42122333**	29.11	901110
الخصوم غير الجارية					
القروض الديون المالية	112222	2.91	212222	0.00	022222
الضرائب المؤجلة والمرصود لها	—	—	—	—	—
الديون الأخرى غير الجارية	—	—	—	—	—
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	—	—	—	—	—
مجموع 2	112222	2.91	212222	0.00	022222
الخصوم الجارية					
الموردو ن والحسابات الملحقة	091222	0.20	0100292	0.09	9012 2
الضرائب	1019002	1.19	9909000	2.10	909091
الديون الأخر ى	1299000	1.02	1299001	1.00	11010
خزينة الخصوم	000012		—	—	—
مجموع 3	00090100	**23.30**	00002902	01.19	0000110
المجموعللخصوم1+2+3 العام	**63022230**	**133**	**50355333**	**133**	**1822430**

3- تحليل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم 13: حسابات النتائج بعد حساب الفرق.

البيان	2312	2316	الفرق
رقم الأعمال	02900000	91090002	-01000029
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-10850000	-7689858	**3163142**
الإنتاج المثبت	—	—	—
إعانات الاستغلال	—	—	—
1- إنتاج السنة المالية	**16582623**	**32056360**	**21323246**
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية	- 02900219	-01210091	02002019
الاستهلاكات الأخرى	-0009902	-0900002	0290212
2- استهلاك السنة المالية	**-12262519**	**-30516458**	**18253030**
3- القيمة المضافة للاستغلال 1-2	**4320104**	**7439911**	**3110832**
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم	-756524	-1326617	122290
المدفوعات المماثلة	-430211	-841717	900120
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3133369**	**5271577**	**2138238**
المنتجات العملياتية الأخرى	18253	13500	9210
الأعباء العملياتية الأخرى	-2596	-83815	10009
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-407742	-183023	009209
	—	—	—
5- النتيجة العملياتية	**2741284**	**5018239**	**2226055**
المنتوجات المالية	—	—	—
الأعباء المالية	—	—	—
6- النتيجة المالية	—	—	—
2- النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6	**2741284**	**5018239**	**2226055**

الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب	—	—	—
المؤجلة تغيرات عن النتائج العادية	—	—	—
مجموع منتجات الأنشطة العادية	—	—	—
مجموع أعباء الأنشطة العادية	—	—	—
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	——	—	—
عناصر غير عادية منتجات يجب تبيانها	—	—	—
عناصر غير عادية أعباء يجب تبيانها	—	—	—
0- النتيجة ير العادية	—	—	—
13- صافي نتيجة السنة المالية	**2741284**	**5018239**	**2226055**

إن جدول حساب النتائج قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتألف حساب النتائج من مجموعتين: الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل استهلاكياتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للمؤسسة.

استهلاك السنة المالية: إن استهلاك السنة المالية تنقسم إلى:

- **المشتريات المستهلكة:** حيث بلغت قيمتها في 2017 التي تقدر ب 02900219 - دج وهي سالبة إذ أنها انخفضت مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قيمتها 01210091 دج.
- **الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى:** التي قدرت في سنة 2017 بقيمة سالبة أيضا ب 0009902 - دج وهي قيمة منخفضة بالنسبة لدورة 2016 التي كانت قيمتها سالبة - 0900002 دج.

أعباء المستخدمين: إذا بلغت في 2023 ب 210109 - وانخفض بالنسبة لدورة 2022.

الضرائب والرسوم والمدفوعات ومشابهة: حيث إن مبلغ الإجمالي لها لسنة 2023 قدرت ب 902000 - دج أي أنها انخفضت بالنسبة لدورة 2022

الأعباء العملياتية أخرى: إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة أي أنها منعدمة.

الأعباء المالية: إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة أي أنها منعدمة.

المبحث الثالث: جودة القوائم المالية في المكتب ودورها في اتخاذ القرار

المطلب الأول: معايير جودة القوائم المالية في المكتب

تُعتبر جودة القوائم المالية عنصراً أساسياً لضمان اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على أسس صحيحة. يهدف هذا المطلب إلى توضيح كيفية تطبيق معايير جودة القوائم المالية في المكتب بشكل عملي، وتفصيل الإجراءات والأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى تأثير هذه المعايير على قرارات العملاء وتعزيز الثقة.

معايير الجودة في المكتب:

1. **المصداقية:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- يتم جمع البيانات المالية من مصادر موثوقة فقط، مثل السجلات المالية الرسمية، الفواتير المعتمدة، والإيصالات المصرفية.
- تُجرى مراجعات دورية لهذه البيانات بواسطة فريق محاسبي مؤهل لضمان عدم وجود أي أخطاء أو تحريفات.
- يتم إجراء تدقيق داخلي منتظم للبيانات المالية للتحقق من دقتها وصحتها.
- يتم التأكد من مطابقة البيانات المالية مع المعايير المحاسبية الدولية (IFRS أو GAAP) لضمان الاتساق والمصداقية.

- **الأدوات المستخدمة:**

- استخدام برمجيات محاسبية متقدمة مثل SAP ، Oracle Financials، أو QuickBooks ، التي تساعد في الحفاظ على دقة البيانات وتحليلها بشكل فعال.
- تطبيق نظام ERP (تخطيط موارد المؤسسة) الذي يساعد في دمج جميع العمليات المالية والتشغيلية في منصة واحدة لضمان الدقة والمصداقية.
- استخدام تقنيات التحقق من البيانات (Data Validation Techniques) للتحقق من صحة البيانات المدخلة وتجنب الأخطاء البشرية.

2. **الشفافية:**

- **الإجراءات المتبعة:**

  - تقديم التقارير المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم، مع توفير جميع التفاصيل الضرورية والإفصاح عن أي معلومات إضافية قد تؤثر على فهم القوائم المالية.
  - إعداد تقارير دورية تشمل البيانات المالية الرئيسية، مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.
  - الإفصاح عن جميع السياسات المحاسبية المستخدمة وأي تغييرات تطرأ عليها.
  - عقد اجتماعات دورية مع أصحاب المصلحة لمناقشة النتائج المالية وتوضيح أي نقاط غامضة.

- **الأدوات المستخدمة:**

  - استخدام نماذج تقارير مالية قياسية تتوافق مع المعايير الدولية.
  - تطبيق أنظمة إدارة الوثائق (DMS) لتسهيل الوصول إلى المعلومات المالية وضمان الشفافية.
  - استخدام تقنيات العرض البصري (Data Visualization) مثل الجداول البيانية والرسوم البيانية لتوضيح البيانات المالية بطريقة بصرية سهلة الفهم.

3. **القابلية للمقارنة:**

- **الإجراءات المتبعة:**

  - اتباع نفس السياسات والإجراءات المحاسبية على مر الزمن لضمان إمكانية مقارنة البيانات المالية عبر الفترات المختلفة.
  - تحديث السياسات المحاسبية عند الحاجة بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع توثيق هذه التغييرات وتوضيحها في التقارير المالية.
  - تقديم تقارير مقارنة توضح الأداء المالي للفترات السابقة والحالية، مما يسهل على المستخدمين فهم الاتجاهات والتطورات المالية.

- **الأدوات المستخدمة:**

- استخدام نماذج محاسبية موحدة تتيح مقارنة البيانات المالية بسهولة بين الفترات الزمنية المختلفة.
- تطبيق برامج تحليل البيانات مثلExcel ، Tableau، أو Power BI لإجراء مقارنات مفصلة وتحليل الاتجاهات المالية.

4. **الملاءمة:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- تقديم المعلومات المالية التي تُعتبر ذات صلة مباشرة بقرارات المستخدمين.
- إجراء تحليل دقيق لاحتياجات العملاء لضمان توفير البيانات التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.
- تحديث التقارير المالية بانتظام لضمان ملاءمتها للظروف الاقتصادية والمالية الحالية.
- تخصيص التقارير المالية لتلبية احتياجات مختلف العملاء، مثل المستثمرين، الدائنين، والإدارة.

- **الأدوات المستخدمة:**

- إجراء استبيانات ومقابلات دورية مع العملاء لفهم احتياجاتهم المالية وتقديم التقارير المالية بناءً على هذه الاحتياجات.
- استخدام برامج إدارة علاقات العملاء (CRM) لتتبع احتياجات العملاء ومتطلباتهم وضمان تقديم المعلومات المالية الملائمة.
- تطوير لوحات معلومات تفاعلية (Interactive Dashboards) تساعد العملاء على الوصول إلى المعلومات المالية ذات الصلة بسرعة وسهولة.

5. **الثبات:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- الحفاظ على استخدام نفس الإجراءات والسياسات المحاسبية لضمان الثبات في التقارير المالية.

- توثيق جميع السياسات المحاسبية والإجراءات المالية المستخدمة لضمان اتباعها بشكل دقيق ومتسق.
- تدريب الموظفين بشكل دوري على السياسات والإجراءات المحاسبية لضمان الفهم الكامل والالتزام بها.
- إجراء مراجعات دورية للسياسات والإجراءات المحاسبية للتأكد من ثباتها واتساقها.

- **الأدوات المستخدمة:**

- إنشاء دليل محاسبي موحد يتم الرجوع إليه في كل عملية إعداد للقوائم المالية لضمان الثبات والاتساق.
- استخدام أنظمة إدارة الجودة (QMS) التي تساعد في توثيق ومراقبة السياسات والإجراءات المحاسبية.
- تطبيق أدوات المراجعة الداخلية (Internal Audit Tools) لمراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية.

6. **الفهم:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- تبسيط التقارير المالية وتقديمها بطريقة يمكن فهمها بسهولة من قبل جميع المستخدمين، بما في ذلك أولئك الذين ليس لديهم خلفية محاسبية قوية.
- استخدام لغة واضحة وبسيطة في التقارير المالية وتجنب المصطلحات الفنية المعقدة.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للعملاء لشرح كيفية قراءة وفهم القوائم المالية.
- توفير شروح وملاحظات توضيحية ضمن التقارير المالية لتوضيح البنود المعقدة.

- **الأدوات المستخدمة:**

- استخدام تقنيات العرض البصري (Data Visualization) مثل الرسوم البيانية والجداول لتوضيح البيانات المالية بطريقة بصرية سهلة الفهم.

- تطوير كتيبات ودلائل إرشادية تساعد المستخدمين على فهم القوائم المالية وكيفية استخدامها.
- استخدام منصات تعليمية تفاعلية (Interactive Learning Platforms) لتقديم دورات تدريبية وورش عمل حول كيفية قراءة وفهم القوائم المالية.

المطلب الثاني: تأثير جودة القوائم المالية على قرارات العملاء

تُعد جودة القوائم المالية ركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية الرشيدة داخل المؤسسات. تركز هذه الدراسة على الجانب التطبيقي لتأثير جودة القوائم المالية على قرارات العملاء، متناولين كيفية تأثير المعلومات الدقيقة والموثوقة في القوائم المالية على تحسين القرارات الاستراتيجية والتشغيلية للعملاء.

تأثير جودة القوائم المالية على قرارات العملاء:

1. **تحديد الاستراتيجيات المستقبلية:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- تعتمد المؤسسات على القوائم المالية عالية الجودة لتحليل الأداء المالي السابق والحالي، مما يساعد في وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية مبنية على معلومات دقيقة.
- يتم إجراء دراسات جدوى وتقييمات مالية دورية تستند إلى البيانات المالية الدقيقة لتحديد الاتجاهات المستقبلية والفرص المحتملة.
- تستخدم الشركات البيانات المالية لتحديد استراتيجيات النمو والتوسع، وتقييم كفاءة الاستثمارات السابقة واتخاذ قرارات حول الاستثمارات المستقبلية.

- **الأدوات المستخدمة:**

- استخدام برمجيات التحليل المالي مثل Tableau و Power BIلتحليل البيانات وتقديم تقارير تفصيلية تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- تطبيق نماذج التنبؤ المالي التي تعتمد على البيانات التاريخية لتوقع الأداء المالي المستقبلي وتحديد الفرص الاستثمارية.
- استخدام أدوات تحليل الاتجاهات (Trend Analysis Tools) لتحديد الاتجاهات المالية المستقبلية وتوجيه الاستراتيجيات بناءً على هذه التحليلات.

2. **تحسين القدرة على التفاوض:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- تساعد القوائم المالية الدقيقة في تعزيز القدرة التفاوضية للمؤسسات مع الدائنين والمستثمرين من خلال تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي للمؤسسة.
- يتم استخدام المعلومات المالية الموثوقة لتحديد شروط أفضل للحصول على التمويل وخفض تكاليف الاقتراض.
- تساعد القوائم المالية الشفافة في بناء الثقة مع الشركاء التجاريين، مما يعزز من فرص التعاون والشراكات الاستراتيجية.

- **الأدوات المستخدمة:**

- استخدام برمجيات إعداد التقارير المالية مثل SAP و Oracle Financialsلتوليد تقارير مالية دقيقة تدعم عمليات التفاوض.
- تطبيق نماذج تقييم الأداء المالي التي تساعد في تقديم تقديرات دقيقة للوضع المالي أمام الجهات الممولة والشركاء.
- استخدام أدوات إدارة علاقات المستثمرين (Investor Relations Tools) لتحسين التواصل مع المستثمرين وتقديم معلومات مالية موثوقة تعزز من الثقة المتبادلة.

3. **تقييم المخاطر بشكل صحيح:**

- **الإجراءات المتبعة:**

- توفر القوائم المالية عالية الجودة أدوات لتقدير المخاطر المالية المرتبطة بالقرارات المختلفة، مما يقلل من الشكوك ويساعد في اتخاذ قرارات أكثر أماناً.
- يتم تحليل البيانات المالية لتحديد نقاط الضعف والمخاطر المحتملة، مما يمكن المؤسسة من اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثير هذه المخاطر.
- تستخدم المؤسسات تحليلات الحساسية (Sensitivity Analysis) لتحليل تأثير التغيرات في العوامل المالية المختلفة على الأداء العام.

- **الأدوات المستخدمة:**

  - استخدام برامج إدارة المخاطر المالية (Financial Risk Management Software) لتقييم المخاطر وتقديم تقارير تحليلية مفصلة.
  - تطبيق نماذج محاكاة المخاطر (Risk Simulation Models) لتحديد مدى تأثير المخاطر المحتملة على الأداء المالي واتخاذ قرارات مستنيرة.
  - استخدام أدوات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis Tools) لتقييم تأثير التغيرات المحتملة في العوامل المالية على الأداء الكلي للمؤسسة.

4. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- **الإجراءات المتبعة:**

  - تسهم القوائم المالية ذات الجودة العالية في تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال تقديم معلومات مالية واضحة ودقيقة حول الأداء المالي للمؤسسة.
  - يتم الإفصاح الكامل عن السياسات المحاسبية والإجراءات المالية المستخدمة، مما يعزز من الثقة بين المؤسسة والعملاء والمستثمرين.
  - تعتمد المؤسسات على تقارير مالية مفصلة وشاملة تتضمن جميع الجوانب المالية الهامة، مما يساعد في تحقيق الشفافية والمساءلة.

- **الأدوات المستخدمة:**

  - استخدام أنظمة إدارة الوثائق المالية (Financial Document Management Systems) لتسهيل الوصول إلى المعلومات المالية وضمان الشفافية.
  - تطبيق أدوات التدقيق الداخلي (Internal Audit Tools) لمراقبة الامتثال للمعايير المحاسبية والتحقق من دقة المعلومات المالية.
  - استخدام منصات الإفصاح المالي (Financial Disclosure Platforms) لتقديم تقارير مالية شفافة ومفصلة لأصحاب المصلحة.

5. **تحسين اتخاذ القرارات التشغيلية:**

- **الإجراءات المتبعة:**

  - تعتمد الإدارة على القوائم المالية الدقيقة لاتخاذ قرارات تشغيلية فعالة تتعلق بتخصيص الموارد وتخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية.
  - يتم استخدام البيانات المالية لتحليل أداء الأقسام المختلفة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو إعادة هيكلة.
  - تساعد القوائم المالية الموثوقة في اتخاذ قرارات متعلقة بالتوظيف والتدريب وتطوير الكفاءات الداخلية.

- **الأدوات المستخدمة:**

  - استخدام برامج تخطيط موارد المؤسسة (ERP) مثل SAP و Oracleلتحليل البيانات المالية وتحسين الكفاءة التشغيلية.
  - تطبيق أدوات تحليل الأداء (Performance Analysis Tools) لتقييم أداء العمليات التشغيلية واتخاذ قرارات مستنيرة.
  - استخدام أنظمة دعم القرار (Decision Support Systems) لتقديم توصيات مبنية على البيانات المالية وتحسين العمليات التشغيلية.

تلعب جودة القوائم المالية دوراً حيوياً في تحسين قرارات العملاء من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تحديد الاستراتيجيات المستقبلية، تحسين القدرة على التفاوض، تقييم المخاطر بشكل صحيح، تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين القرارات التشغيلية. تعتمد المؤسسات على مجموعة من الإجراءات والأدوات التطبيقية لتحقيق هذه الجودة، مما يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية. إن الالتزام بمعايير جودة القوائم المالية ليس فقط ضرورة تنظيمية، بل هو أيضاً عامل أساسي في بناء الثقة وتعزيز القدرة التنافسية في السوق.

خاتمة:

عالجت هذه المذكرة دور جودة القوائم المالية في ترشيد اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، حيث قسمت الدراسة إلى فصلين ، الفصل الأول وهو الجانب النظري الذي يتضمن مفاهيم أساسية للقوائم المالية و اتخاذ القرار و استخدام التحليل المالي كأسلوب في اتخاذ القرار، أما الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي والذي يتمثل في الدراسة الميدانية المؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير.

بعد ما تمت الاجابة على الاسئلة المطروحة حول الموضوع و المتمثل في دور جودة القوائم المالية في ترشيد اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، فتمثلت أساسا في التحليل المالي باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي (رأس مال العامل احتياجات رأس مال العامل الخزينة الصافية) بالإضافة إلى النسب المالية التي تبحث عن مكان الحلل بدقة، والتحليل المالي لا يمكن أن يتم دون استعمال الأدوات الخاصة به، وقد تم كذلك خلال هذا الموضوع البحث عن إمكانية وجود دور القوائم المالية في ترشيد القرارات قرار الاستثمارة التمويل توزيع الأرباح)، هذه القرارات هي بحاجة إلى تقييمها باعتبار أن مرحلة التقييم من أهم مراحل عملية التخاذ القرار ، يتم على أساس ما توصل إليه من نتائج الأخيرة ومن ثم يتم ترشيد القرار، وتكون عملية التخاذ القرارات بصفة دائمة ومستمرة وتتم كذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، ومن خلال جدول حساب النتائج يمكن بحث في نوعية القرارات المتحدة ومدى سلامتها، وعند تحديد نتائج ومواطن الضعف يتم تصحيحها وتشخيصها بدقة ومعالجتها وبعد ذلك يتم تحديد نوع القرار المسؤول عن هذه النتائج.

إختبار الفرضيات:

بعد تحديد جوانب الموضوع المختلفة حيث تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي المؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير باعتبارها مؤسسة إقتصادية، وبهذا الغرض تم اختبار فرضيات الموضوع المتمثلة في:

- حسب الفرضية الأولى يقصد بجودة القوائم المالية هو بما تتمتع به من معايير المصداقية وخلوها من التحريف والتضليل الفرضية مقبولة و هذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من خلال المبحث الأول في الفرع الثاني من المطلب الأول ، حيث أن جودة القوائم المالية أو جودة الإبلاغ المالي رغم إختلاف المصطلحات فهي تصب في إتجاه واحد جودة المعلومات المحاسبية، و يقصد بها جودة القوائم المالية وما تتمتع به من معايير المصداقية و وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية والفنية، وذلك بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها بقصد إتخاذ قرارات مالية مناسبة.

- حسب الفرضية الثانية تتم عملية إتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل القوائم المالية ، الفرضية صحيحة، لأنه عمليا مخرجات التحليل المالي هي مدخلات عملية إتخاذ القرارات المالية، وهذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من المبحث الثالث في الفرع الأول من المطلب الأول، حيث يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عملية معالجة منظمة المبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات المالية وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل.
- حسب الفرضية الثالثة لم تعتمد المؤسسة محل الدراسة على مخرجات تحليل القوائم المالية في عملية إتخاذ قراراتها المالية، الفرضية صحيحة، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية في المبحث الثاني، حيث تناولنا في المطلب الثاني التحليل بواسطة التوازن المالي، حيث توصلنا بأن المؤسسة لم تتخذ قرار مالي في إستغلال الفائض المائل في رأس المال العامل عبر كل سنوات الدراسة من 2016 حتى 2021 بإستثناء سنة 2020 حيث كان سالب ، وكما تناولنا في المطلب الثالث التحليل بواسطة السيء حيث توصلنا بأن المؤسسة لم تتخذ قرار مالي على إثر نتائج تحليل النسب خلال سنوات الدراسة، و ذلك من خلال التخلص من نقاط الضعف و تبني و تدعيم نقاط القوة.

النتائج النظرية:

- تحليل القوائم المالية ذات الجودة يعتبر من أهم الأدوات المالية المعتمدة بتحليل الوضعية المالية بالمؤسسة، حيث يستخدم كأحد الإجراءات التحليلية التي تساعد الإدارة في اكتشاف مختلف الأخطاء والإخرافات واتخاذ القرارات المناسبة.
- القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضعية المالية وحقوق الملكية للمؤسسة، موجهة خصيصاً لمختلف مستخدميها لإتخاذ قراراتهم وهذا إذا أعدت بكل جودة.
- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات التي يمكن إستخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية اتخاذ القرار.
- يعتمد التحليل المالي في تقييمه الأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.
- التحليل المالي يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

النتائج التطبيقية:

- بالنسبة للتوازنات المالية تلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت في فترة الدراسة أن المؤسسة حققت توازن مالي بإستثناء سنة 2020.

- رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2021، وهذا يعني أن المؤسسة حققت شرط التوازن المالي الأول، أما سنة 2020 فكان سالب أي لم يتحقق شرط التوازن الأول.
- إحتياجات رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة ، و هذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية مقبولة نوعا ما.
- الخزينة موجبة و هذا يدل على أن رأس المال قادر على تمويل إحتياجات الدورة بالإضافة على انها قادرة على تسديد التزاماتها في الأجال المحددة ، كما تبين من خلال الخزينة أيضا أن المؤسسة محل الدراسة احتفظت بأموال مسائلة أكثر من حاجتها أي أن لها اموال محمدة ليست في صالحها.
- من خلال نسب النشاط لبين أن المؤسسة ليست كفؤة في إدارة أصولها فعلى المؤسسة إما إستغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

الإقتراحات:

- العمل أكثر للوصول إلى قوائم مالية صادقة.
- ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات.
- على المسير أن يكون ذو كفاءة عالية للوصول إلى قرارات صحيحة لتخدم المؤسسة.
- ينبغي على المؤسسات و المؤسسة محل الدراسة الاعتماد على التحليل المالي و يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- تخصيص موظف من الإدارة المالية المتابعة اداء المؤسسة لكل سنة مالية ، بهدف تقييم الاداء وإتخاذ الاجراءات الصحيحة في السنوات الموالية.
- يجب على المؤسسة اخذ بعين الاعتبار محمل الملاحظات المقدمة من طرف مراقبة التسيير.
- يجب على المؤسسة العمل على تطوير التحليل المالي واستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

أفاق الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من العيوب و النقائص حيث لازالت هناك العديد من الأفكار والمواضيع غير المدروسة في هذا المجال لذا يجب الاستمرار الإجراء العديد من البحوث المستقبلية كونها تساهم في إثراء هذا المجال ، و تقترح ما يلي:

- ما أثر إهمال جودة القوائم المالية في المؤسسة.
- مدى تطبيق معايير إتخاذ القرارات المالية في الجزائر.
- فيما تتمثل أهمية التحليل المالي لاتخاذ القرارات المالية.

المراجع:

أولاً- الكتب:

عبد الستار الكبيسي الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2 ، 2010 . 2 حيدر علي جراد وعلي خلف كاطع، تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة جامعة ذي قارة المجلد 11، العدد 3 ، العراق، سبتمبر 2016.

أحمد الجعيري ، عاطف الأخرس الإدارة والتحليل المالي ، دار البركة ، عمان ، 2007 . 4 العونية بن زكورة ، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديدSCF ، دار القدس العربي، وهران، .2016

محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية ، مصر ، 2009 . 6. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

شعيب شلوف، محتسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر، 2008.

الخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، منتجة للطباعة، الجزائر، 2010.

عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون أصول المحاسبة المالية، ج 2، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع الطباعة، عمان،

1999 . ،الأردن.

محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

أحمد نور، فتحي السوافيري، المحاسبة الإدارية اتخاذ القرارات بحوث العمليات تقييم الأداء المدار الجامعية" الطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2003.

بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2008.

د. أحمد ماهر: "الإدارة المبادئ والمهارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2004.

محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات دار الوفاء المنشر الإسكندرية، مصر، 2006.

منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط1، دار اليازوي العملية، عمان، الأردن، 1998.

إسماعيل مناصريه دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجيستر في إدارة أعمال ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004.

مراد كامل عوض الأساليب الكمية في اتحاد القرارات الإدارية بحوث العمليات ، دار البداية للنشر والتوزيع -15 2010عمان.

سال صلال الحسيناوي أساسيات الإدارة المالية، دار المدينة الفاضلة ، 2014.

محمد مدحت غسان الخيري دلال غسان الخيري التحليل المالي الكشف عن الانحراف و الاختلاس) ، ط1، دار الصائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2013.

سعد صادق خيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية ، مصر ، 2004 . 22 الياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، ج 2 ، ط 2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2011.

مبارئ السلوس التسيير المالي ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

المذكرات:

ماجد اسماعيل أبو حمام أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2009

أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر في 2015-2016 ،الجوائر.

عمرة الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2009.

عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبالية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2011.

سليم عباسي الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014.

بدوي الياس، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة اثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وحماية جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2012.

حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي والدولي، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، 2007-2008.

القوانين و المراسيم التنفيذية:

الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، الفصل الخامس 1250.

الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 124 هـ الموافق لـ 26 مايو سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27 المادة 21.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

الملتقيات:

معتصم دجو، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRSIAS) بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2010.